الباب الخامس

تطورات الحديثة فى نظرية التكامل إقتصادى الإقليمى

RECENT DEVELOPMENTS IN REGIONAL ECONOMIC INTEGRARION THEORY

الفصـــــل التـــاسع

مناهج تطوير نظرية الإتحاد الجمركى.

١.٩. طبيعة مناهج تطوير نظرية الإتحاد الجمركى :

أظهر التحليل النيوكلاسيكى لظاهرة التكامل الإقتصادى بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا أن تكوين إحدى درجات سلم التكامل الإقتصـــادى – هو الإتحاد الجمركى فى تحليلنا الذى قدمناه حتى الآن – إنما يولد آثاراً على الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وأطلقنا على هذا النوع من التحليل إصطلاح "**النموذج الأساسى أو النظرية الأساسية**" للإتحاد الجمركى، وهو التحليل الذى يعبر عن خلاصة فكر الرعيل الأول من الإقتصاديين الدوليين المهتمين بشئون التكتلات الإقتصادية بصفة عامة، والإقليمية منها بصفة خاصة. وفى هذا الخصوص فلقد إنصب إهتمام هؤلاء الإقتصاديين على معالجة آثار قيام الإتحادات الجمركية على الرفاهية الإقتصادية لإقتصاديات الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية من ناحية ، وعلى مستويات الرفاهية الإقتصادية لباقى دول العالم غير الأعضاء فى المنطقة التكاملية من ناحية أخرى. وإختار هذا النهج النيوكلاسيكى لمعالجة ظاهرة التكامل الإقتصادى الإقليمى لنفسه طريقا محددا عبر فيه عن كيفية سير هذه الظاهرة الإقتصادية من وجهة نظر معينة ، وهى مقدار ماتساهم هى فيه من إرساء وتوسيع نطاق حرية التجارة الخارجية. فلقد

تناول هذا النهج النيوكلاسيكى على وجه خاص - وطبقا لما طرحه هارى جونسون H.G. Johnson - موضوعات محددة بعينها يقف على رأسها كل من (١) :

- مدى إمكانية زيادة الدخل الحقيقى عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية فى ظل إمكانيات إنتاجية معطاة.
- أثر التغيرات التى تصيب هيكل التعريفة الجمركية على الدخل القومى.

وإذا كانت السطور السابقة تشكل خلاصة أفكار الإقتصاديين الدوليين النيوكلاسيك الذين ينتمون إلى كتاب الجيل الأول، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن نظرية الإتحاد الجمركى لن تقف عند حد أعمال وكتابات الجيل الأول، بل إن الأمر إتسع ليشمل مناهج جديدة. هذه المناهج الجديدة إنتقلت بنظرية الإتحاد الجمركى من مجرد نموذج بسيط تم التعبير عنه بإصطلاح "**النموذج الأساسى النيوكلاسيكى**" إلى نظرية تضم - بجانب هذا النموذج الأساسى - موضوعات أخرى عرفت إصطلاحا "**بمناهج تحديث وتطوير نظرية الإتحاد الجمركى**". ولقد تناولت هذه المناهج الجديدة ظاهرة الإتحادات الجمركية من وجهة نظر مغايرة تماما لتلك الوجهة التى إختارها النموذج الأساسى النيوكلاسيكى. فهذه المناهج الجديدة تحاول دراسة الآثار الإقتصادية لتكوين الإتحاد الجمركى على مختلف المتغيرات التى تتضمنها دالة الرفاهية الإقتصادية Economic Welfar

---

(١) - راجع فى هذا الخصوص :

- H.G. Johnson, "**An Economic Theory of Protection, Tariff Bargaining and the Formation of Customs Unions**", in : Journal of Political Economy, 73 (1965), pp. 260 - 273, here : p. 260.
- S. Lundgren, "**Customs Unions of Industrialized West European Counties**", in: C.R. Denton (Ed.), **Economic Integration in Europe**, Weidenfeild & Nicholsion, London, 1969, pp. 25 - 54, here : p. 25.

Function (١). وبعبارة أخرى تسعى هذه المناهج الجديدة إلى وضع إجابة واضحة عن السؤال التالي: " ماهو المبرر من إنشاء الإتحاد الجمركى للحصول على دخل حقيقى أعلى من ذى قبل إذا كانت السياسة الجمركية غير التفضيلية قادرة دائما على تحقيق هذا الهدف Non - Prefrential Tariff Policy (٢) .

وفى محاولة للإجابة عن هذا السؤال ظهر لدينا منهجان رئيسيان هما: الأول ؛ ويعرف بمنهج كوبر – ميسل Cooper - Massell Approach . أما الثانى فهو منهج جونسون Johnson Approoch. ونحاول فيما يلى تسليط الضوء على طبيعة كل منهما :

■■ يتصدى منهج كوبر – ميسل Cooper - Massell Approach للإجابة عن مبررات إنشاء الإتحاد الجمركى لتحقيق دخل حقيقى أعلى عن المستوى الذى كان عليه قبل تكوين الإتحاد من خلال التفرقة بين نوعين من الآثار الإقتصادية لتكوين الإتحاد الجمركى. يتعلق النوع الأول بإلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين دول الإتحاد الجمركى، وهو نوع من التخفيضات الجمركية غير التفضيلية Non - Prefrential Re-ductions . أما النوع الثانى فيشير إلى عملية إعادة فرض التعريفة

---

(١) – راجع مقالة كراوس M.B. Krauss المشهورة فى هذا الخصوص :
- M.B. Krauss, "**Recent Developments in Customs Union Theory**", Op., Cit., p. 418.

(٢) – راجع فى هذا الخصوص :
- C.A. Cooper, B.F.Massell, "**ANew Look at Customs Union Theory**", in: Economic Journal, 75 (1965), pp. 742 - 747.
- -,---------- , "**Toward a General Theory of Customs Unions For Developing Countsies**", in: Journal of Politcal Economy, 73 (1965), pp. 46 - 76.
- H.G.Johnson, "**An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customs Unions,**" in: Journal of Political Economy, 73 (1965), pp. 256 - 283.

الجمركية الموحدة على واردات الإتحاد من العالم الخارجى، أى من الدول غير الأعضاء فيه. وفى هذا الخصوص، فإن هذا المنهج يرى أن الزيادات التى تشهدها رفاهية المستهلك تجد سببا لها فى **النوع الأول** ، أى فى عنصر إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى الإتحاد الجمركى. أما الآثار الناشئة عن القوة التحويلية للإتحاد الجمركى فتجد سببا لها فى **النوع الثانى**، أى فى إقامة سياج جمركى موحد مفروض على واردات الإتحاد من غير الدول الأعضاء .

وهنا يطرح هذا المنهج تساؤله فى شكل آخر : إذا كانت الآثارالإقتصادية الموجبة لتكوين الإتحاد الجمركى تجد سببا لها فى تخفيض أوإزالة القيود الجمركية، وأن الآثار الإقتصادية السالبة تجد سببا لها فى توحيد التعريفة الجمركية وفرضها على الواردات من غير الدول الأعضاء فى الإتحاد، فلماذا - إذن - تلقى ظاهرة إقامة الإتحادات الجمركية قبولا من جانب حكومات كثير من دول العالم ، فى حين لاتحظى ظاهرة التخفيضات الجمركية العامة المقرر تحقيقها فى رحاب جولات **منظمة الجات**GATT نفس القبول والرضا من قبل هذه الحكومات. ويعنى هذا السؤال بطبيعة الحال إقامة مقارنة بين أسباب تكوين الإتحادات الجمركية وإقبال كثير من الدول الصناعية المتقدمة على الإنخراط فيها، وأسباب إجراء تخفيضات جمركية عامة فى رحاب **منظمة الجات** GATT لإقامة نظام عالمى للتجارة الدولية متعددة الأطراف، وهى الظاهرة غير المستحبة لدى هذه الدول الصناعية المتقدمة.

وعلـى طريـق بلورة هذا السؤال ومحاولة الإجابة عنه يضع لنا **منهج كوبر - ميسل** Cooper - Massell Approach **الإجابة التالية**: **"تشعر الدول الصناعية الصغيرة أو الدول الآخذة فى النمو برغبة قوية فى إتباع سياسات الحماية إحساسا منها بعدم القدرة على**

التأثير فى معدلات التبادل الدولية الخاصة بها، وتحريكها فى صالحها. وأمام هذا الوضع تجد هذه الدول ضالتها المنشودة فى الإتحادات الجمركية نظرا لتمكنها من إقامة سياج جمركى موحد على وارداتها من خارج الإتحاد، وفى الوقت نفسه يأذن لهذه الدول بتحرير تجارتها البينية . فهذه الدول الصغيرة الحجم من الناحية الإقتصادية تجد فى الإتحاد الجمركى وسيلة لزيادة قوة مساومتها فى التجارة الدولية من خلال معدلات أفضل للتبادل الدولى . وتشير هذه الإجابة إلى رغبة الدول صغيرة الحجم فى تكوين الإتحادات الجمركية وتفضيلها على الأخذ بمنهج الجات لتحرير التجارة العالمية وإقامة نظام عالمى متعدد الأطراف لها. ويرجع ذلك إلى أن الإتحادات الجمركية وسيلة للجمع بين مناهج تحرير التجارة ومناهج إتباع سياسات الحماية، هذا فى حين لاتوفر نظم التخفيضات الجمركية العامة لمنظمة الجات هذه الوسيلة لأنها تطبق مبدأ أو شرط الدولة الأكثر رعاية، وهو المبدأ الذى يشكل حجر الزاوية فى إقامة نظام عالمى متعدد الأطراف للتجارة العالمية. من هنا برزت أولوية الأخذ بسياسة تكوين الإتحادات الجمركية، وإعطائها الأفضلية على سياسة التخفيضات الجمركية العامة التى لا تشتمل على سياسة جمركية غير تفضيلية Non - Prefrential Tariff Policy ". (١).

---

(١) - قارن هذا التفسير بذلك الذى تقدم به كل من ماخلوب F.Machup، كوبر R.N.Cooper فى دراستهم التالية :

- F.Machlup, "AHistory of Thought on Economic Integration" Op. Cit., pp. 34 - 35.

- R.N.Cooper, "Worldwide Versus Regional Integration : Is There an Optimum Size of the Integrated Area?," in : F.Machlup (Ed.), Economic Integation : Worldwide, Regional 'Sectoral, Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association held in Budapest 1974, Macmillan, London - New York, 1976, pp. 41 - 57, here : P. 44.

■■ أما المنهج الثانى – وهو المنهج الذى حدد هارى جونسون John-son Approach معالمه – فيعتمد على تقديم إطار نظرى أكثر من ذلك الذى تقدم به كل من كوبر – ميسل Coopper - Massell Approach . فلقد حاول هذا المنهج الثانى تقديم فلسفة عامة تتعلق بظاهرة الحماية Protectionism بكل جوانبها، مع إعطاء الإتحاد الجمركى إهتماما خاصا إنطلاقا من أنه إحدى الوسائل العملية لتطبيق سياسة الحماية. فهذه السياسات الحمائية فى صورتها العامة أو الخاصة (أى فى صورة الإتحاد الجمركى) ماهى إلا سياسات للحصول على السلع العامة. وفى سبيل تحديد معالم منهجه، بدأ جونسون H.G.Johnson فى التركيز على صياغة مجموعة الأهداف غيرالإقتصادية Non - Economic Obejectives للمجتمع، وهى الأهداف التى تختارها السياسات الإقتصادية لكسب الرضا ولتوليد الإحساس بالإنتماء القومى من خلال إبراز قدرات الإقتصاد القومى على إنتاج طائفة متنوعة من القطاعات والسلع الوطنية بدلا من الإعتماد على الإستيراد من الخارج. وهنا تبرز أهمية دعم الصناعات الوطنية وحمايتها من خلال إتباع سياسات حمائية : فعلى سبيل المثال تستمر الدول الصناعية المتقدمة فى إنتاج كثير من المنتجات الصناعية النمطية (سلع هكشر – أولين Heckscher - Ohlin Goods رغم ما تعانيه هذه الصناعات من مشكلات عدم القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية. ويرجع ذلك إلى رغبتها فى عدم تعريض العاملين بهذه القطاعات لموجات البطالة الحادة، وهو مايؤثر على تحقيق أهداف السياسات الماكرو – إقتصادية من ناحية، وتوفير قاعدة إنتخابية للأحزاب الحاكمة من ناحية أخرى.

وفى رحاب هذا الإطار النظرى الجديد لأسباب قيام الإتحادات الجمركية، ينظر جونسون H.G.Johnson إلى ظاهرة تكوين التكتلات الإقتصادية

الإقليمية على أنه إحدى السياسات الحمائية، وأنها أكثر هذه السياسات فاعلية لتحقيق الأهداف التالية (١) :

- تحسين معدلات التبادل الدولية .
- إغتنام المكاسب الديناميكية Dynamic Gains ، والناشئة عن ظاهرة إقتصاديات الحجم التى يولدها إنشاء الإتحاد الجمركى وغيره من درجات سلم التكامل الإقتصادى.
- زيادة المنافسة داخل الأسواق التى يتكون منها الإتحاد الجمركى.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادى للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية.

خلاصة التحليل المتقدم أن منهج جونسون - كوبر - ميسل Johnson Cooper - Massell Approach - المركب أو المجمع تجاه نظرية الإتحاد الجمركى - بعد تعديل مسارها من حرية التجارة الخارجية إلى سياسات الحماية بمختلف صورها - قد نجح فى تسليط الضوء على ثلاثة عوامل مفسرة لتكوين وإقامة التكتلات الإقتصادية الإقليمية فى عالمنا المعاصر. هذه العوامل الثلاثة هى (٢) :

- أولا : إدخال السلع العامة فى التحليل الإقتصادى المرتبط بالإتحادات الجمركية.
- ثانيا : الآثار التى تمارسها الإتحادات الجمركية على معدلات التبادل الدولية Terms - of - Trade Effects للدول الأعضاء فى المنطقة

---

(١) - راجع فى هذا الشأن :
- H.G.Johnson, "An Economic Theory of Protectionism, Tariff Bargaining, and the Formation of Customss Unions," Op. Cit., pp. 34 - 35.

(٢) - راجع أيضا :
- R.N.Copper, "Worldwide Versus Regional Integration, Op. Cit., pp. 41 - 57.

التكاملية.

■ **ثالثا** . الآثار الديناميكية Dynamic Effects لتكوين الإتحادات الجمركية.

وعلى الصفحات المتبقية من هذا الفصل نحاول تقديم تحليل مختصر لهذه العوامل الثلاثة.

٢.٩. حجة السلع العامة:

كان للمنهج المركب الذى تم بلورته على أيدى كل من جونسون H.G.Johnsom ، كوبر C.ACooper ، ميسل B.F.Massell – والمعروف بمنهج جونسون – كوبر – ميسل – فضل إعادة تشكيل مسار التحليل الإقتصادى المتعلق بنظرية الإتحادات الجمركية من زاوية حرية التجارة الخارجية فى إتجاه زاوية حماية التجارة الخارجية. وإتخذ هذا المنهج المركب من فكرة أو **حجة السلع العامة** Public Goods Argument طريقا لتحقيق هذا الهدف، وتعديل مضمون الدوافع المحركة لإقامة الإتحادات الجمركية، وتفضيلها على سياسة التخفيضات الجمركية العامة التى تتبناها منظمة الجات GATT لتحرير التجارة العالمية ، وإقامة نظام تجارى عالمى متعدد الأطراف(١).

وتعتمد **حجة السلع العامة** Public Goods Argument على أهمية التفرقة بينها وبين **السلع الخاصة** Private Goods . ليس هذا فقط ، بل يتجه التحليل الإقتصادى فى هذا الشأن إلى النظر إلى السلع العامةعلى أنها

---

(١) – راجع أيضا :

- R.N.Copper, "**Worldwide Versus Regional Integration**, Op. Cit., pp. 41 - 57.

دالة للرفاهية الإجتماعية Social Welfare Function للإقتصاد القومى فى مجموعه، وذلك جنبا إلى جنب مع مجموعة السلع الخاصة . فصانعو القرار Policy Makers يرون فى الإطار الكلاسيكى لمضمون الرفاهية الإقتصادية تحديدا ضيقا لمضمون هذا التعبير بصفة عامة . ويفسرون ذلك بأن الكتاب النيوكلاسيك يستبعدون فكرة السلع العامة من نطاق دالة الرفاهة الإقتصادية للمجتمع. وبناء عليه فإن إدخال فكرة السلع العامة لكى تصبح إحدى مكونات ومحددات دالة الرفاهة الإقتصادية يفتح للمجتمع الطريق أمام التحليل الإقتصادى ليجد أحد المبررات القوية لإقامة الإتحادات الجمركية إستنادا إلى السلوك الإقتصادى غير الرشيد للحكومات .

ونحو مزيد من التحديد والتوضيح للكيفية التى يمكن بها إدخال فكرة السلع العامة فى التحليل الإقتصادى المرتبط بعوامل قيام وتكوين الإتحادات الجمركية، نجد أن جونسون H.G. Johnson يركز إهتمامه فى إيجاد نظرية قادرة على تفسير سلوك حكومات الدول المعنية فيما تتبعه من سياسات تجارية. وبصورة أكثر تحديدا فإنه يتحرك فى كتاباته وتحليلاته الإقتصادية المختلفة إلى صياغة نظرية إقتصادية لها القدرة على تفسير وتوضيح الأسباب التى تدفع بحكومات الدول المختلفة إلى إتباع سياسات تجارية حمائية غير رشيدة . وعلى طريق تحقيق هذا الهدف، تمكن جونسون H.G. Johnson من تحقيق مايلى :

■ صياغة وتحديد هدف الحماية التجارية بإعتباره هدفا غير إقتصادى .

---

(١) – لمزيد من التفاصيل حول حجة السلع العامة، راجع لجونسون مؤسس هذا المنهج كتاباته العديدة، والتى نذكر بعضها فيما يلى :

- H.G.Hohnson "The Cost of Protection and Scientific Tariff," in : Journal of Political Economics, 68 (1960), pp. 327 - 345.

■ إكتشاف أو إيجاد التطبيقات العملية الخاصة بهيكل معدلات الحماية كجهد علمى لتحقيق هذه الأهداف غير الإقتصادية بأقل تكلفة ممكنة معبراً عنها بشروط الدخل الحقيقى.

وفى ضوء هذا التحديد إستطاع جونسون H.G. Johnson أن يقيم نوعا من الربط بين قيمة السلعة العامة بهذا الهدف ، وبالتالى تغذية التحليل الإقتصادى للحماية التجارية - **كأساس لنظرية واقعية للتصرفات الحكومية** A Positive Theory of Governmenal Behaviour مؤسسة على هدى من مبادىء التعظيم النيوكلاسيكى Neo - Classical Maximization Lines .

وإستكمالا لبناء نظريته الواقعية للتصرفات الحكومية وعملا على تحقيق هدفه فى إستكشاف بواعث تكوين الإتحادات الجمركية، يتحرك جونسون H.G. Johnson نحو ربط نظريته بالحكمة القائلة بأن الحكومة فى أى دولة من الدول تبحث عن تعظيم دالة الرفاهية الإقتصادية للمجتمع معبرا عنها بشروط كل من السلع العامة والسلع الخاصة ، وليس أحدهما دون الآخر غير أنه مما تجدر الإشارة إليه أن غاية الحكومة هذه ليست حرة طليقة ، وإنما خاضعة للعديد من القيود والتحفظات التى تعتبر وليدة الإعتبارات السياسية من ناحية، والإرتباطات والإلتزامات الناجمة عن عضوية الدولة قيد البحث فى إتفاقية الجات GATT من ناحية أخرى. وفى إطار هذه الإتفاقيات الأخيرة تم إستثناء كل من الإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من **شرط تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية** The Most Favoured - Nation Principle إستنادا إلى أن هذه الدرجات التكاملية تعتبر خطوة على طريق تحرير التجارة العالمية، وليس خطوة على طريق الحماية التجارية (١). وجاءت

---

(١) - حول التفصيلات الخاصة بمناقشة القواعد المنظمةلإستثناء المناطق الحرة والإتحادات الجمركية من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية . راجع فى هذا الخصوص مؤلف شيخ الإقتصاديين المغفور له الأستاذ الدكتور عبد الحكيم الرفاعى :

- عبد الحكيم الرفاعى، **السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الإقتصادية** ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٧٨ - ٧٩.

كتابات الإقتصاديين النيوكلاسيك متمشية مع هذا التفسير الذى قننته إتفاقية الجات، وإعتبر بالتالى الإتحادات الجمركية خطوة على طريق تحرير العلاقات التجارية الدولية، وإقامة التجارة الدولية متعددة الأطراف.

ونحو مزيد من التحديد لحجة السلع العامة إنتهى جونسون إلى القول بوجود إتجاه قوى نحو إتخاذ السلع العامة لشكل "التفضيل الجماعى للإنتاج الصناعى"-Collective Preference For Industrial Production، وذلك نظراً لما يحققه إستهلاك الإنتاج الصناعى لعالم مابعد الحرب العالمية الثانية من إشباع كبير لجمهور المستهلكين بالدول المختلفة التى يتألف منها الإقتصاد العالمى. ويجد التفضيل الجماعى للإنتاج الصناعى بإعتباره الشكل المقبول لحجة السلع العامة عوامل تواجده فى النقاط التالية:

- يساهم الإنتاج الصناعى الحديث فى إخضاع الإنتاج لظروف الغلة المتزايدة (النفقة المتناقصة) ، ومايرتبط بها من ظاهرة إقتصاديات حجم الإنتاج الداخلية والخارجية Internal and External Economies - of - Scale
- العمل بصورة أكبر على تحقيق الإستقرار الإقتصادى الداخلى، وذلك بالمقارنة بما يمكن أن تحققه قطاعات الإقتصاد القومى الأخرى.
- المساهمة بشكل فعال فى تحقيق مستويات التوظف الكامل، خاصة إذا تم توسيع نطاق السوق، وإزالة القيود التى تعرقل تدفقات السلع والخدمات وإنتقالات عناصر الإنتاج.

وإستنادا إلى هذا التحديد لمضمون حجة السلع العامة يمكن القول إن الدول الصناعية صغيرة الحجم أو الأقل تقدما سوف تتجه إلى الدخول فى إتفاقيات تكوين الإتحادات الجمركية لحرصها الشديد على أن تنعم قطاعاتها

الصناعية بتحرير التجارة الإقليمية لدول المنطقة التكاملية كأثر مباشر لإزالة القيود المفروضة على التجارة البينية بين الدول الأعضاء فى الإتحاد الجمركى، وفى الوقت نفسه ترغب هذه الدول فى توفير الحماية اللازمة لدعم قطاعاتها الصناعية الضعيفة من خلال إتفاق الدول الأعضاء على توحيد تعريفتها الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى. وعلى العكس من ذلك نجد أن الدول الصناعية الأكثر تقدما، والتى يتوافر لديها حجم إقتصادى كبير لاترغب فى الدخول فى إتفاقيات للإتحادات الجمركية، وإنما تميل بالدرجة الأولى إلى تنشيط الترتيبات الدولية لتحرير التجارة العالمية فى رحاب منظمة الجات. ويفسر هذا التحليل المتقدم حرص دول أوربا الغربية على الإنتظام فى ترتيبات إقليمية فى شكل درجات مختلفة من بين درجات سلم التكامل الإقتصادى نظرا لأن غالبيتها من مجموعة الدول الصناعية صغيرة الحجم، ويتواجد لديها الكثير من القطاعات الحساسة Sensitive Industries التى تتعطش دائما لمزيد من القيود الحمائية. وفى الوقت نفسه نجد دولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تسعى إلى تقليص دور الإتجاه العالمى نحو مزيد من الترتيبات الإقليمية والأخذ بمنهاج بديل عنها يهدف إلى تعظيم دور الجات فى النظام التجارى العالمى، وتفضيل إتباع سياسة التخفضيات الجمركية العامة كوسيلة مثلى لتحرير العلاقات التجارية الدولية.

أما الآن فإننا ننتقل إلى تحليل حجة السلع العامة Public Good Argument ، وكيفية إستخدامها لتبرير إقامة الإتحادات الجمركية مستخدمين فى ذلك الرسوم البيانية. ويدلنا الشكل البيانى التالى رقم (٨) على كيفية تحقيق ذلك الهدف.

الشكل البيانى رقم (٨)

حجة السلع العامة وتكوين الإتحاد الجمركى

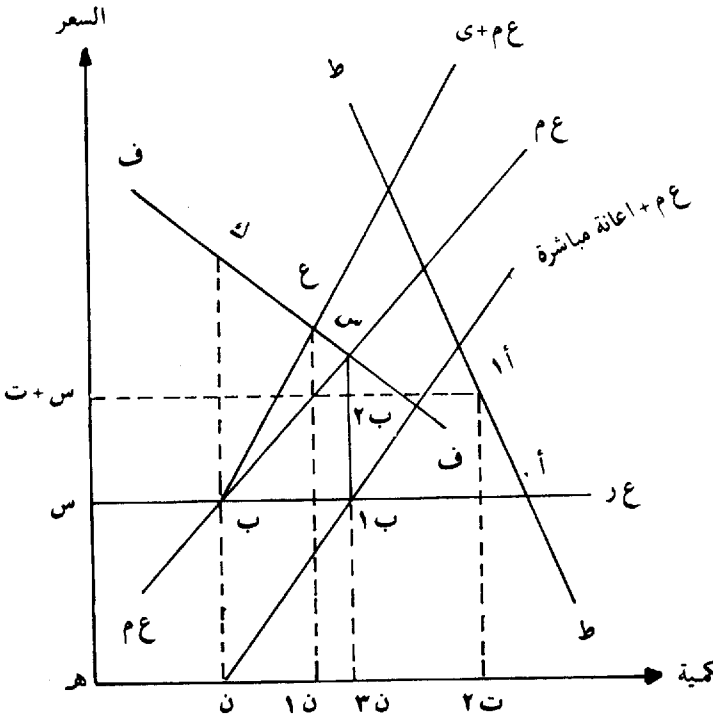

وفى هذا الشكل البيانى يمكن تقديم الإيضاحات التالية :

■ يمثل الخط ف ف الطلب على السلع العامة، كما يمثل الخط ع م + ى منحنى عرض النفقات الخاص بالسلعة العامة.

■ يمثل الخط ع م ع م منحنى العرض المحلى، الخط س ع ر منحنى عرض العالم، الخط ط ط منحنى الإنتاج الصناعى.

■ فى ظل إفتراض سيادة مبدأ حرية التجارة الخارجية فإن الإنتاج المحلى يساوى المسافة هـ ن، والإستهلاك المحلى المسافة س أ، والواردات تساوى المسافة ب أ.

■ نظراً لأن القيمة الحدية للسلعة العامة أكبر من التكلفة الحدية عند كمية

الإنتاج ب ك، فإنه يصبح فى هذه الحالة من الضرورى إنتهاج سياسة حمائية لتمكين إنتاج السلعة العامة داخل الإقتصاد القومى قيد البحث.

وفى ضوء هذه الإيضاحات يمكن القول إن التعريفة الجمركية هى أكثر الأساليب الحمائية فاعلية، نظرا لأن أسلوب إعانة الصادرات محكوم بالقواعد التى تضعها إتفاقية الجات، وفى الوقت نفسه يصعب إستخدام أسلوب دعم الإنتاج المحلى لخضوعه هو الآخر لقواعد وإعتبارات داخلية. من هنا ينعقد الرأى لدى حكومة الدولة قيد البحث بضرورة إستخدام التعريفة الجمركية لتوفير الحماية المطلوبة للسلعة العامة، والمتخذة شكل بعض أو كل قطاعات الإنتاج الصناعى. وفى هذه الحالة، فإنه يمكن تقسيم التكلفة الحدية الزائدة The Marginal Excess Cost للإنتاج الصناعى (السلعة العامة) إلى جزأين هما : الجزء الأول ويتعلق بالإنتاج ، وهو يساوى الفرق بين المنحنى ع م ع م (منحنى العرض المحلى) والمنحنى ع ر (منحنى عرض العالم). أما الجزء الثانى فيختص بالإستهلاك، ويساوى الفرق بين المنحنى ب ع م + ى (منحنى عرض النفقات الخاص بالسلعة العامة) والمنحنى ب ع م (منحنى العرض المحلى للسلعة العامة).ويتم تعظيم الرفاهية الإقتصادية، أى الوصول إلى أقصى مستوى ممكن منها عند النقطة ع، أى عندما تتساوى القيمة الحدية The Marginal Value للسلعة العامة مع تكلفتها الحدية. وعند هذه النقطة يصبح الإنتاج المحلى معادلا للمسافة هـ ن١، وهى مسافة أكبر من الإنتاج المحلى فى ظل حرية التجارة الخارجية حيث يساوى ن ن ١.

أما الإستهلاك عند هذه النقطة فهو عبارة عن المسافة هـ ن. أما المنحنى س + ت أ$_{١ظ}$. فيعبر عن السعر المحلى شاملا التعريفة الجمركية اللازمة لحماية السلعة العامة. ولقد ساهمت الحماية الجمركية فى زيادة الرفاهية الإقتصادية بمقدار مساحة المثلث ب ك ع. غير أن هذا لايزال أقل

من ذلك المستوى الذى يمكن تحقيقه عند منحنى عرض العالم ب١ ع ر فى ظل فرض نظام الإعانة المباشرة للسلعة العامة، وهو النظام الذى يصعب تطبيقه فى ظل قواعد إتفاقية الجات. معنى ذلك – كما يوضح الرسم – إذا أمكن تطبيق نظام الإعانة المباشرة فإن الإنتاج المحلى سوف يزداد ليصبح معادلا للمسافة هـ ن، وإن الإستهلاك سوف ينتقل من النقطة ، أ١ إلى النقطة أ

أما عن أثر فرض الإعانة المباشرة على الواردات فيتوقف على ميل المنحنيات ب١ ب٢ ، أ١ أ

وفى ضوء التحليل المتقدم الذى عرضناه **لتحليل جونسون** للسلعة العامة ومحاولة إدخالها فى التحليل الإقتصادى المرتبط بدوافع وأسباب تكوين الاتحادات الجمركية، فإننا يمكن أن نخلص إلى أن هذا النوع من التحليل يظهر تمتع الإتحادات الجمركية لقدرة كبيرة على توفير الحماية المطلوبة للسلعة العامة بصورة أفضل مما تستطيع توفيره سياسة الجات الخاصة بالتخفيضات الجمركية العامة. من هنا يقال إن الإتحاد الجمركى لديه القدرة على زيادة الرفاهية الإقتصادية للمجتمع نظرا لطاقته الكامنة على إشباع الطلب على الإستهلاك العام بالدولة قيد البحث عند مستويات منخفضة من النفقات، وهى المستويات التى يتم التعبير عنها بشروط الإستهلاك الخاص المتحقق عن طريق عملية إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية من قطاع الواردات الأقل كفاءة إلى قطاع التصدير الأكثر كفاءة. وتؤدى عملية إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية إلى دعم القطاع الصناعى للدول الصناعية الأقل تقدما من خلال المزايا التى يوفرها توسيع نطاق السوق بعد إقامة الإتحاد الجمركى فى مجالات زيادة القدرة التنافسية، ومزايا الإنتاج الكبير، وتحقيق مستويات أفضل لتوظيف عناصر الإنتاج.

٣٠٩. الأثر على معدلات التبادل الدولية :

لقد حظى أثر تكوين الإتحادات الجمركية على معدلات التبادل الدولية بإهتمامات كثير من الإقتصاديين الدوليين فى مقدمتهم فانيك J.Vanek، كيمب M.A.Kemp ، ميد J.E.Meade ، جونسون H.G.Johnson. ميلفن J.Melvin، كراوس M.E.Kraus، حاتم S.Hatem وآخرون غيرهم (١). وفى حقيقة الأمر فإن إدخال أثر تكوين درجة أو أخرى من درجات سلم التكامل الإقتصادى على معدلات التبادل الدولية إنما يتطلب تغييرا فى طبيعة الفروض والنتائج التى إرتكز عليها النموذج الأساسى النيوكلاسيكى للإتحادات الجمركية. فهذا النمط الجديد من التحليل يسقط من حسابه فرض الدولة صغيرة الحجم من الناحية الإقتصادية بالمقارنة بحجم الدولة غير العضو. ويترتب على إسقاط هذا الفرض من التحليل الإقتصادى أنه أصبح فى الإمكان تخيل أثر تكوين الإتحاد الجمركى على المركز الخارجى للدولة العضو فى الإتحاد، وتلك الدول غير الأعضاء فى الإتحاد. فهذا المركز الخارجى يمكن أن يتحسن بالنسبة لأحدهما، ويسوء بالنسبة للآخر، كما يمكن أن يسوء هذا المركز لكل من الدولتين.

---

(١) – لهؤلاء الكتاب راجع المصادر التالية :

- J.Vanek, **General Equilibrium of International Discimination** , Harvard University Press, Mass., Cambridge 1965.
- H.A.Kemp, **Contribution to the General Theory of Prefrential Trading Systems** , North - Holland Publishing Company, Amsterdam, 1969..
- H.G.Johnson, "**The Economic Theory of Customs Union**," in: H.G.Jhonson, (Ed.), **Money, Trade and Economic Growth, Allen and Unwin, London,** 1962, pp, 46 - 73.
- J.E.Meade , **The Theory of Customs Unions,** Op. Cit., pp. 161 - 168.
- M.B.Krauss," **Recent Developments in Customs Union Theory,**" Op. Cit.
- Samy Hatem, **The Possibilies of Economic Cooperation and Integration,** Op. Cit. pp. 44 - 48.

وكقاعدة عامة، فإن التحليل الإقتصادى المرتبط بأثر تكوين الإتحاد الجمركى على معدلات التبادل الدولية يدافع عن وجهة النظر القائلة بأن هذا التكوين للإتحاد الجمركى ينتهى إلى تحسين معدلات التبادل الدولية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. ولتوضيح مضمون هذه القاعدة دعنا نفرق بين الحالتين التاليتين :

- حالة النفقات الثابتة فى كل من الدولة العضو فى المنطقة التكاملية والدولة غير العضو فيها.
- حالة النفقات الثابتة فى كل من الدولة العضو والدولة غير العضو فى المنطقة التكاملية.

وإذا تناولنا **الحالة الأولى** فإن أثر تكوين الإتحاد الجمركى على معدلات التبادل الدولية للدولة العضو فى الإتحاد إنما يتوقف فى التحليل الأخير على حجم تجارة الدولة غير العضو فى الإتحاد. معها بعد تكوين الإتحاد ، وما يرتبه ذلك من الأثر التحويلى للتجارة فإذا كانت الدولة العضو فى المنطقة التكاملية من القوة بمكان بحيث تتوافر لها القدرة على التأثير فى معدلات التبادل الدولية، فإنه يمكن إستنتاج أن فرض السياج الجمركى الموحد بعد تكوين الإتحاد يساهم فى تحسين شروط التبادل الدولى للدولة العضو. وفى هذه الحالة فإن التحسن الذى يطرأ على معدلات التبادل الدولية بعد تكوين الإتحاد الجمركى من شأنه تقليل الخسارة الناجمة عن الأثر التحويلى للإتحاد الجمركى فى الدولة العضو قيد البحث. بل إنه فى الإمكان القضاء على هذه الخسارة بصفة كلية إذا ترتب على تكوين الإتحاد الجمركى وفرض السياج الجمركى الموحد إنخفاضا كبيرا فى مستويات الأسعار الخاصة بالدولة غير العضو فى المنطقة التكاملية ، وبالتالى حصول الدولة العضو على كمية أكبر من السلع والخدمات بنفس القدر من الدخل الحقيقى، والذى يمكن إعتباره

معطاة فى هذه الحالة. من هنا يمكن القول بأن الأثر المحتمل للإتحاد الجمركى على التجارة يساعد على إعادة توزيع الرفاهية الإقتصادية العالمية لصالح الدولة العضو فى المنطقة التكاملية وعلى حساب الدولة غير العضو من خلال تحسين معدلات تبادل الدولة العضو قيد البحث مع العالم الخارجى.

أما إذا إنتقلنا إلى **الحالة الثانية** والتى نتعامل فيها مع فرض النفقات المتزايدة فى الدول العضو فى المنطقة التكاملية، فإن الأمر يختلف هنا عن حالتنا الأولى التى تناولنا فيها سيادة فرض النفقات الثابتة فى هذه الدولة. فزيادة أسعار المنتجات فى الدولة العضو فى المنطقة التكاملية على أثر تكوين الإتحاد الجمركى وفرض السياج الجمركى الموحد فى مواجهة العالم الخارجى يرجع إلى ما يؤدى إليه الأثر التحويلى من تحويل التجارة من مصادر إنتاجية أكثر كفاءة خارج الإتحاد إلى مصادر إنتاجية أقل كفاءة داخل الإتحاد. معنى ذلك أن الخسارة التى تتعرض لها الدولة العضو عن كل وحدة من التجارة يتم تحويلها بمعدل أكبر من الخسارة عن نفس الوحدة فى حالة النفقات الثابتة. وفى الوقت نفسه يتجه حجم التجارة المحولة إلى الإنخفاض كلما كانت المرونة السعرية للعرض من الإنتاج المحلى بصفة عامة فى الدولة العضو الأخرى التى تكون مع الدولة العضو الأولى الدرجة التكاملية التى نتناولها بالدراسة والتحليل. فمرونات العرض المنخفضة فى كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء تتجه إلى تخفيض حجم التجارة المحولة. غير أن إقتصار حالة المرونات المنخفضة لعرض الإنتاج المحلى علي الدولة غير العضو يؤدى إلى تحسين معدلات التبادل الدولية للدولة العضو فقط، وتدهور معدلات التبادل الدولية للدولة غير العضو. ومادام فرض حالة النفقات الثابتة هو الحالة السائدة فى المنطقة التكاملية بأسرها، فإن تكوين الإتحاد وتحويل التجارة يؤدى إلى زيادة تكلفة الوحدة المحولة عن أى كمية تترتب على الأثر

التحويلى لقيام الإتحاد الجمركى.

وكعادة كل الإقتصاديين الدوليين الذين ينتمون إلى الجيل الثانى من كتاب نظرية الإتحادات الجمركية، يمكن لنا أن نطرح السؤال التالى :

"إلى أى مدى يمكن الإعتماد على آثار معدلات التبادل الدولية كأحد العوامل المفسرة لتكوين الإتحادات الجمركية؟". وكمحاولة للإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إن التخفيض الجمركى غير التفضيلى يؤدى إلى تحقيق خسارة وتدهور فى معدلات التبادل الدولية ، فى حين أن تكوين الاتحاد الجمركى يؤدى إلى تحسين فى معدلات التبادل الدولية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية . وتساهم هذه التطورات الإيجابية فى معدلات التبادل الدولية إلى تكميش حجم الخسارة الناشئة عن القوة التحويلية لتكوين الإتحاد الجمركى . ولقد أطلق **جونسون H . G . Johnson** على هذا التحليل بأنه الحجة الوحيدة القوية التى تصلح لدعم التحليل النيوكلاسيكى لدرجات سلم التكامل الإقتصادى (١) .

وبإستخدام التحليل المتبع فى **نظرية التوازن الإقتصادى العام Theory Of General Economic Equilibrium** تمكن الإقتصادى **فانيك J.Vanek** من دراسة الأثر الممكن لتكوين الإتحاد الجمركى على

---

(١) – لمزيد من التفصيلات راجع فى هذا الخصوص :

- H.G.Johnson, **"An Economic Theory of Protectionism,"** Op. Cit., pp. 46 - 73.

- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration,"** Op. Cit. pp. 45 - 46.

(٢) – راجع أيضا :

- J.**Vanek, International Trade : Theory and Economic Policy,** Richard D.Irwin. Inc., Homewood, 1962, Chapter 18.

- H.R.Heller. **International Trade Theory and Empirical Evidence**, Op. Cit., pp. 190 - 192.

معدلات التبادل الدولى. ويظهر الشكل البيانى رقم (٩) هذا الأثر لتكوين الإتحاد الجمركى على معدلات التبادل الدولية، وباا ى على الرفاهية الإقتصادية. ويطلق على هذا النوع من التحليل تعبير "**الآثار على الرفاهة الإقتصادية لمعدلات التبادل**Welfare Economic Effects of Terms of Trade .. ومما لاشك فيه. أن هذا التحليل يعد تطويرا هاما فى نظرية الإتحادات الجمركية. والآن ننتقل إلى تفصيلات الشكل البيانى رقم (٩) على الوجه التالى :

الشكل البيانى رقم (٩)

آثار معدلات التبادل الدولية على الرفاهية الإقتصادية نتيجة لتكوين الإتحاد الجمركى

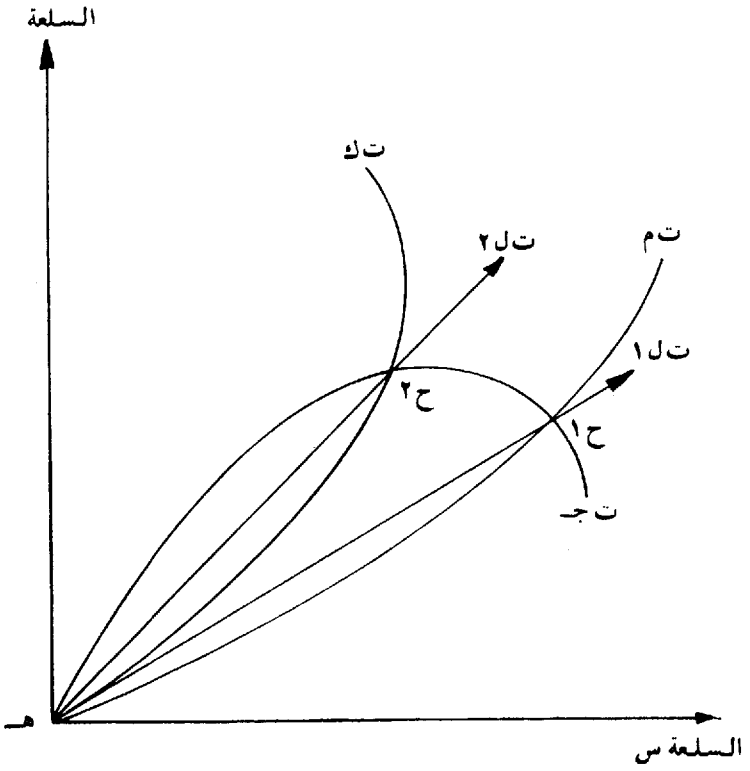

فى هذا الشكل البيانى يتم إفتراض ما يلى :

■ يتكون العالم من ثلاث دول هى (أ) ، (ب) ، (جـ) . ولقد إتفقت الدولتان (أ)، (ب) ، على تكوين إتحاد فيما بينهما ، فى حين أصبحت الدولة (جـ) تمثل العالم الخارجى .

■ توجد سلعتان قابلتان للتصدير فى كل من الدولتين (أ) ، (ب) هما السلعة س فى حالة الدولة (أ) ، والسلعة ص فى حالة الدولة (ب). وفى هذا الشكل البياني نقيس الكميات الخاصة بالسلعة س على المحور الأفقى ، والكميات الخاصة بالسلعة ص على المحور الرأسى.

■ تقتصر قدرة الدولة (جـ) - وهى الدولة غير العضو فى الإتحاد - على تصدير السلعة ص فقط.

■ يمثل المنحنى ت م منحنى الطلب الكلى المتبادل The Aggregrate Excess Trade Offer Cure، وهو المنحنى الذى يظهر كميات السلعة س التى ترغب الدول الأعضاء فى الإتحاد تبادلها مع بعضها البعض الآخر عند معدلات التبادل الدولية المختلفة.

■ يمثل المنحنى ت جـ منحنى الطلب الكلى المتبادل لباقى دول العالم غير الأعضاء فى الإتحاد الجمركى (وهى الدولة جـ فى حالتنا).

■ يمثل المنحنى ت ل ١ معدل التبادل الدولى قبل قيام الإتحاد الجمركى، وبالتالى قبل تطبيق التعريفة الجمركية المفروضة فى مواجهة الواردات من العالم الخارجى (الواردات من السلعة ص)، وهى الدولة جـ فى حالتنا.

■ يمثل المنحنى ت ك منحنى الطلب المتبادل للدول الأعضاء فى الإتحاد الجمركى، أى منحنى الطلب المتبادل بعد تحرير التجارة البينية للدولتين (أ)، (ب) من القيود الجمركية المفروضة عليها، مع فرض سياج جمركى موحد

تجاه الواردات من السلعة ص من الدولة (جـ).

■ يمثل المنحنى ت ل ٢ معدل التبادل الدولى الجديد بعد قيام الإتحاد الجمركى، أى بعد تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة على واردات الإتحاد من السلعة ص من الدولة (جـ).

■ تمثل النقاط ح١، ح٢، نقاط التوازن التجارى ، وهى النقاط التى تتقاطع فيها منحنيات الطلب المتبادل مع منحنيات معدلات التبادل الدولية. فالنقطة ح١ تمثل حالة التوازن التجارى قبل تكوين الإتحاد – أى قبل فرض التعريف الجمركية الموحدة –، والنقطة ح٢ تمثل نقطة التوازن التجارى بعد قيام الإتحاد الجمركى – أى بعد فرض التعريفة الجمركية الموحدة –. ومن الواضح أن نقطة التوازن ح٢ تمثل وضعاً توازنيا أفضل من الوضع التوازنى الذى تمثله النقطة ح١.

فى ضوء هذه التعريفات والتحليلات الإيضاحية للرموز والمنحنيات التى إشتمل عليها الرسم البيانى رقم (٩) يمكن القول بأن معدلات التبادل الدولى الجديدة تكون أكثر تحسنا وقبولا بعد قيام الإتحاد الجمركى من تلك التى كانت عليه قبل تكوينه. من هنا فإن تكوين الإتحاد الجمركى يكون أمرا مفيدا بالنسبة لإقتصاديات الدول الأعضاء فيه على الرغم من الحقيقة القائلة بأن الإتحاد الجمركى يمارس آثارا تحويلية سلبية على إقتصاديات هذه الدول.

٤.٩. الآثار الديناميكية لتكوين الإتحاد الجمركى :

من بين العوامل المفسرة لتكوين الإتحادات الجمركية والتى ساهم فى إبرازها **المنهج التحليلى لجونسون – كوبر – ميسل** Johnson – Cooper - Massell Approach - مجموعة الآثار الديناميكية التى تفرزها

الدرجات المختلفة من سلم التكامل الإقتصادى. وتتكون هذه الآثار الديناميكية Dynamic Effects من مجموعتين منفصلتين هما (١) :

☼ الآثار المترتبة على إتساع نطاق المنافسة داخل المنطقة التكاملية على الكفاءة الإقتصادية للوحدات الإنتاجية العاملة داخل إقتصاديات الدول الأعضاء فى الدرجة التكاملية محل البحث.

☼ إتساع نطاق الأسواق لتحل الصفة الإقليمية محل الصفة القومية التى تميز هذه الأسواق. ومن المتعارف عليه أن إتساع نطاق الأسواق يؤدى إلى توليد مزايا أو وفورات الإنتاج الكبير، وهى المزايا أو الوفورات الملقبة "بإقتصاديات الحجم" الداخلية والخارجية.

وفيما يتعلق بالطائفة الأولى من الآثار الديناميكية – وهى تلك المتعلقة بإتساع نطاق المنافسة داخل المنطقة التكاملية –، فإنه تجدر الإشارة إلى أن بلاسا B.Balassa – مقتفيا فى ذلك نهج سكيتو فسكى T.Scitovsky – قد نجح فى بلورة الآثار الناجمة عن إتساع وزيادة حدة المنافسة داخل الإتحاد الجمركى (٢). فالمنافسة فى رأيهما لا تنصرف إلى مجرد القول بأنها عبارة عن وجود عدد كبير من المنشآت والوحدات الإنتاجية العاملة فعلا داخل الأسواق محل الدراسة، وإنما تشير وبصورة أكبر إلى مدى القدرة والرغبة المتوافرة لدى هذه المنشآت والوحدات عند إقتحامها لهذه الأسواق. فالوحدات الإنتاجية المتنافسة قد تختار شكل المنافسة السعرية، وقد تختار أيضا شكل المنافسة غير السعرية. وتشير هذه الصورة الأخيرة – أى المنافسة غير السعرية – إلى عملية البحوث والتطوير R & D، وهى

---

(١) – لمزيد من التفصيلات راجع فى هذا الخصوص كل من :

- Samy Hatem, **The Possibilities of Economic Cooperation and Integration**, Op. Cit., pp. 48 - 54.
- M.B.Krauss," **Recent Developments in Cutstoms Union Theory**," Cit., p. 419.

(٢) - قارن فى هذا الخصوص كل من :

B.Balassa, The Theory of Economic Integration, Op, Cit., p. 164.
- T.Scitovskjy, **Economic Theory and Western European Economic Integration, Stannford University Press**, Stanford, 1958, p. 124.

العملية التى تساهم فى تطوير المنتجات القائمة من خلال رفع مستويات جودتها، أو إيجاد منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل أو إنتاج منتجات قائمة بنفقات أقل . من هنا تبرز أهمية إتساع نطاق المنافسة للإطاحة بالوحدات الإنتاجية التى لا تتوافر لديها مستويات الكفاءة المطلوبة، وتوفير المناخ المناسب للقوى التكنولوجية لتحدث آثارها فى تطوير وتحديث العمليات الإنتاجية.

وفى هذا الخصوص، فإننا يمكن الإشارة إلى العوامل التى يستطيع الإتحاد الجمركى من خلالها زيادة حدة المنافسة وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية. هذه العوامل هى :

■■ يؤدى تكوين الإتحاد الجمركى إلى توسيع نطاق السوق، وهو مايهيء الظروف لبقاء الوحدات الإنتاجية الأكثر كفاءة، وإزاحة الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة من نطاق النشاط الإقتصادى للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. صحيح أنه من المتوقع أن يتناقص عدد الوحدات الإنتاجية داخل إقتصاديات الدول الأعضاء بعد تكوين الإتحاد الجمركى كأثر مباشر لعمليات الإطاحة بالمنتجين غير الأكفاء وإخراجهم من دائرة النشاط الإنتاجى، إلا أنه على الرغم من ذلك يبقى عدد كبير من المنتجين الأكفاء الذين يتنافسون فيما بينهم. يضاف إلى ذلك أن إتساع نطاق السوق، وما يعقبها من زيادة قدرة القوى التنافسية، من شأنه أن يؤدى إلى كسر شوكة الأشكال والصور الإحتكارية المختلفة.

■■ كسر الحلقات والدوائر الإحتكارية المطلقة التى يعانى منها القطاع الصناعى، وتحويلها على الأقل إلى شكل إحتكار القلة Oligopoly ، أو صورة المنافسة الإحتكارية كأشكال تنظيمية للأسواق الإنتاجية والإستهلاكية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية. وكلما زاد عدد الدول الأعضاء فى الإتحاد ساهم ذلك فى إنكسار قوة الإحتكارات القومية التى كانت تسيطر على السوق القومى لكل دولة عضو قبل تكوين الإتحاد الجمركى. فإتساع نطاق صور إحتكارات القلة أو المنافسة الإحتكارية يقلل من فرص الإتفاق

والتنسيق بين الوحدات الإنتاجية أو الوحدات التسويقية للسيطرة على مصادر الإنتاج ومنافذ التسويق، وتقسيمها بين الوحدات الإنتاجية والتسويقية كل فى حدود المعايير المتفق عليها. ومما لاشك فيه أن تضاؤل المراكز الإحتكارية وأشباه الإحتكارية يؤدى إلى إتساع نطاق الإستخدام الكفء للموارد الإقتصادية، وبالتالى إنتشار حوافز تحسين طرق العمليات الإنتاجية.

■■ تؤدى زيادة حدة المنافسة وإتساع نطاقها داخل المنطقة التكاملية إلى توليد قوى الضغط على حكومات الدول الأعضاء على إعادة النظر فى سياسات الدعم المختلفة التى تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة. فأمام تصاعد حدة القوى التنافسية لابد لحكومات الدول الأعضاء من الإقتناع بأن أساليبها المختلفة لدعم الوحدات الإنتاجية من شأنه إعاقة التقدم الإقتصادى فى المستقبل، وسوف يولد الروح الإتكالية بين الوحدات غير الكفء ولا يدفعها إلى الدخول فى حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية الموجودة بالدول الأعضاء الأخرى فى المنطقة التكاملية. فإطراد الدول الأعضاء إلى إنتهاج سياسات إقليمية مختلفة عما كانت تتبعه من قبل من أساليب وطنية لدعم منتجاتها الصناعية والزراعية سوف يضطر حكومات الدول الأعضاء إلى التوصل إلى معادلة تخفف من خلالها من حدة هذه النماذج الحمائية المقدمة لكى تدعم بها الحكومات المنتجين صغيرى الحجم، أو غير القادرين على الصمود فى مواجهة المنافسة المتولدة بعد تكوين الإتحاد الجمركى.

وتدلنا القواعد المستقاة من النظرية الإقتصادية الجزئية The Micro Economic - Theoery على أن العوامل السابقة تقود الوحدات الإنتاجية إلى زيادة كفاءتها الإقتصادية، وزيادة مستويات الإنتاجية بجميع قطاعات الإقتصاد القومى للدول الأعضاء (١).

---

(١) - راجع فى تفصيلات ذلك مقالات بندر J.Pinder التالية :
- J.Pinder, "Advanced Technology : Britain and the EEC," in : H.G. Johnson, J.Pinder, D.Swann, (Eds.) , Economics : Britain and the EEC, Longmans, Belgium, 1969, pp. 58 - 78, here : p 68.

وفى محاولة بيانية لإظهار أثر زيادة المنافسة على الكفاءة الإقتصادية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية بعد تكوين الإتحاد الجمركى ، نلجأ إلى الشكل البيانى رقم (١٠) التالى :

الشكل البيانى رقم (١٠)

أثر زيادة المنافسة على الكفاءة الإقتصادية بعد تكوين الإتحاد الجمركى

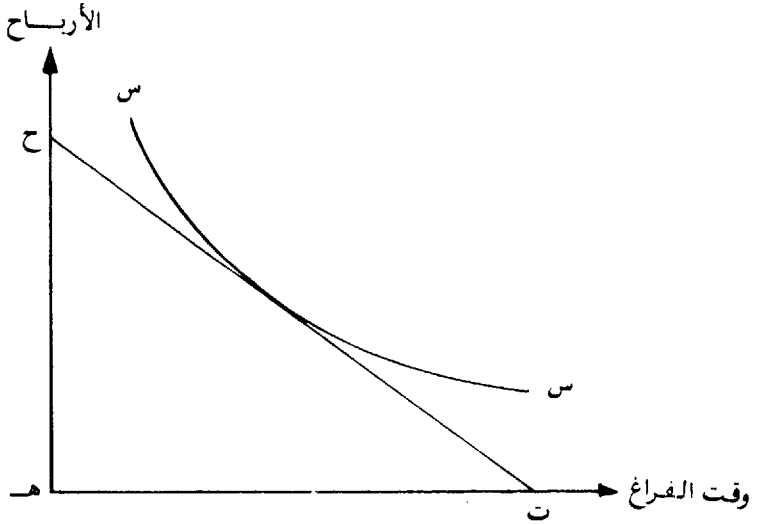

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على الشكل البيانى السابق رقم (١٠) :

● نقيس أوقات الفراغ الحدية Marginal Leisure على المحور الأفقى، والأرباح على المحور الرأسى. كذلك يفترض وجود علاقة بين الأرباح وأوقات الفراغ بالنسبة لطاقم الإداريين حيث يتم التعبير عنها بمنحنى سواء تقليدى هو س س.

● يمثل الخط ت ح منحنى التحويل Transformation Curve بين

الأرباح وأوقات الفراغ فى ظل تعريفة جمركية معطاة. وتحقق الفائدة القصوى عند النقطة جـ، وهى النقطة التى يمس فيها خط التحويل المستقيم منحنى السواء س س.

وفى ظل هذه التعريفات والتحديدات للرموز والمنحنيات الموضحة فى الشكل البيانى رقم (١٠) ، يفرق وليامسون J.Williamson بين أثرين ممكنين لإزالة الرسوم الجمركية على التجارة البينية داخل الإتحاد الجمركى هما (١) : أثر الدخل Income Effect وأثر الإحلال Substitution Effect. فإذا بدأنا بتناول الأثر الأول – وهو أثر الدخل – إتضح لنا على الفور أن إزالة الرسم الجمركى على التجارة البينية داخل الإتحاد الجمركى من شأنه دفع خط التحويل ت ح داخليا للصناعات الوطنية المنافسة للواردات، وخارجيا للصناعات التصديرية. وهذا يعنى إنخفاض معدلات الأرباح وأوقات الفراغ بالنسبة للصناعات الوطنية المنافسة للواردات، ويزداد فى نفس الوقت بالنسبة للصناعات التصديرية. ويطرح أثر الدخل المتولد فى الصناعات الوطنية المنافسة للواردات من أثر الدخل المتولد فى الصناعات التصديرية نحصل على الأثر الصافى للدخل، وهو أثر قد يكون بطبيعة الأحوال موجبا أو سالبا حسب القيمة التى تسفر عنها عملية الطرح.

أما فيما يتعلق بالأثر الثانى – وهو أثر الإحلال –، فإنه من الممكن القول إن إزالة الرسوم الجمركية على التجارة البينية داخل المنطقة الجمركية من شأنه توليد أثر الإحلال طالما كانت الصناعات الوطنية والأجنبية متنافسة مع بعضها البعض الآخر داخل الأسواق الوطنية فى الدول الأعضاء فى الإتحاد

---

(١) – راجع فى هذا الخصوص :
- J.Williamson, "**Trade and Economic Growth,**" in : J.Pinder (Ed.), **The Economics of Europe**, Charles Kinght and Co. Ltd., London, 1977, pp. 19 - 45, here p. 40.

الجمركى، والأسواق الأجنبية الواقعة خارج نطاق الإتحاد الجمركى. وهنا تتم التفرقة أيضا بين أثرين فرعيين لأثر الإحلال هما : يتعلق الأثر الفرعى الأول بأثر الإحلال الموجب ، وهو الأثر الذى يحقق أرباحا معينة تتوقف على مقدار القدرة على إحلال الصناعات الوطنية الأكثر كفاءة محل الصناعات الأجنبية. أما الأثر الفرعى الثانى فيشير إلى الخسارة الناتجة عن ضعف أو إنعدام الكفاءة الفنية النابعة من عدم قدرة الصناعات الوطنية إلى الهبوط بمستوى النفقات إلى أدناها. ويعرف هذا الأثر الفرعى الثانى بأثر الإحلال السالب، وهو الأثر الذى أطلق عليه ليبنشتاين H.Leibenstein تعبير "X - Efficiency" (١).

أما إذا إنتقلنا إلى الطائفة الثانية من الآثار الديناميكية، وهى المتعلقة بأثر الإتحاد الجمركى على إقتصاديات النطاق أو إقتصاديا الحجم Economies - of - Scale ، فإنه يمكن القول إن نتائج التحليل تتوقف على موقف النقطة الدنيا Minimum Point على منحنى التكلفة المتوسطة للمنشأة ، وما إذا كانت هذه النقطة تقع أسفل أو أعلى مستوى السعر العالمى. فإذا كانت أدنى نقطة على منحنى التكلفة المتوسطة للمنشأة تقع أسفل مستوى السعر العالمى، فإن المنشأة قيد البحث سوف تدافع عن منطق حرية التجارة الخارجية. أما إذا حدث العكس وكانت هذه النقطة تقع أعلى مستوى السعر العالمى، فإن المنشأة قيد البحث سوف تطالب باتباع أساليب حمائية. وفى هذا الخصوص فإن كوردن W.M.Corden يسلط الضوء مرة أخرى على فكرتى خلق وتحويل التجارة مع إدخال فكرة إقتصاديات الحجم كفكرة ثالثة (٢). ومن خلال بلورة هذه الأفكار الثلاثة

---

(١) – راجع فى هذا الخصوص :

- H.Leibenstein, "**Allocative Efficiency Versus X - Efficienscy,**" in : American Economic Review, 56 (1966), pp. 392 - 415.

(٢) – راجع فى هذا الخصوص :

- W.M.Corden, "**Economies - of - Scale and Customs Union Theory,**" in : Journal of Political Economy, 80 (1972, pp. 465 - 475.

وإعادة صياغتها مرة أخرى على شكل أثرين متطورين يأخذان فكرة إقتصاديات الحجم فى هذا الشأن، وهما:

■ **أثر تخفيض النفقة Cost Reduction Effect**، وهو الأثر الذى يعكس الزيادة فى الرفاهية الإقتصادية الراجعة إلى تخفيض فى النفقة المتوسطة لكل وحدة من الإنتاج عندما يتوسع الإنتاج كأثر لتكوين الإتحاد الجمركى.

■ **الأثر المكتوم للتجارة Trade Suppression Effect**، وهو الأثر الذى يهتم بآثار تكوين الإتحاد الجمركى. ويعكس هذا الأثر التناقص فى الرفاهية الإقتصادية العائد إلى إحلال المصادر الإنتاجية المحلية الأقل كفاءة محل الواردات الأكثر كفاءة.

ويرى كوردن W.M.Corden أن القيمة الحقيقية للتفرقة بين الأثر الإنشائى والأثر التحويلى لتكوين الإتحاد الجمركى يتحقق فقط عندما يتم إدخال حجة إقتصاديات الحجم Economies - of - Scale Argument . غير أنه يرى تطعيم النموذج النيوكلاسيكى بالفكرتين المتعلقتين بأثر تخفيض النفقة، والأثر المكتوم للتجارة حتى يتسنى إدخال فكرة إقتصاديات الحجم فى التحليل الإقتصادى المتعلق بتكوين الإتحادات الجمركية.